قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن سعر بيع الغاز الطبيعى ؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للطاقة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ بشأن الموافقة على تعديل أسعار بيع الغاز الطبيعى والطاقة الكهربائية للشركات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة مع مراقبة تحركات أسعار الطاقة لضمان كفاءة وفاعلية التسعير ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٤ لسنة ٢٠٠٧ ؛

وبناء على ما عرضه وزراء البترول ، والكهرباء والطاقة ، والاستثمار ، والتجارة والصناعة ، والمالية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

بالنسبة للقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة (زجاج - سيراميك - كيماويات - حديد - أسمنت - أسمدة - ألومنيوم - نحاس) .

ترفع أسعار الطاقة المستخدمة فيها على النحو التالى :

ترفع أسعار الغاز الطبيعى إلى ٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

ترفع أسعار الكهرباء كالتالى :

٢٠,٢ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد الفائق .

٢٤,٥ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد العالى .

٣٣,٤ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد المتوسط ، مع تعديل القسط الشهرى الثابت ليصبح ١٠,٤ جنيه / ك.و .

(المادة الثانية)

بالنسبة لقطاع صناعة البتروكيماويات :

الغاز المستخدم كوقود فى صناعة البتروكيماويات ، تطبق عليه نفس الأسعار الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار .

الغاز المستخدم كمادة أولية فى صناعة البتروكيماويات ، يتم تسعيره طبقًا لمعادلة سعرية ترتبط بسعر المنتج النهائى ،

يطبق على هذه الصناعة نفس أسعار الكهرباء الواردة فى المادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

بالنسبة لباقى القطاعات الصناعية (غذائية - غزل ونسيج - أدوية - هندسية) .

ترفع أسعار الطاقة دون التقيد بالحد الأدنى للاستهلاك على النحو التالى :

ترفع أسعار الغاز الطبيعى تدريجيًا على مدار ثلاث مراحل وذلك من ١,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية إلى ٢,٦٥ دولار وذلك بمتوسط زيادة لكل مرحلة قدرها ٠,٤٦٦ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

ترفع أسعار الكهرباء تدريجيًا على مدار ثلاث مراحل كالتالى :

من ٩ , ١١ قرش إلى ٨ , ١٧ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد الفائق .

من ٤ , ١٤ قرش إلى ٦ , ٢١ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد العالى ،

من ٧ , ١٩ قرش إلى ٥ , ٢٩ قرش لكل كيلووات ساعة لمشتركى الجهد المتوسط .

وذلك بمتوسط زيادة لكل مرحلة يبلغ ٢ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد الفائق ، ٢ , ٤ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد العالى ، ٣ , ٣ قرش لكل كيلووات ساعة للجهد المتوسط مع تعديل القسط الشهرى الثابت عن الحمل الأقصى المسجل الفعلى من ٩ جنيهات / ك.و إلى ٤ , ١٠ جنيه / ك.و . خلال نفس الفترة .

(المادة الرابعة)

على كل من وزير البترول ووزير الكهرباء والطاقة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٣٠ يونيـــــة سنة ٢٠٠٨م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ أحمد نظيف

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ / ٢٠٠٨

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٠١٥ س ٢٠٠٨ - ٢١٠٧